الجامعة	**جامعة الانبار**
الكلية	**كلية التربية للبنات**
القسم	**التاريخ**
المرحلة	**الثالثة**
اسم المادة باللغة العربية	**بلاد عربية حديثة**
اسم المادة باللغة الانكليزية	**Modern Arab Countries**
اسم التدريسي	**اسماء اسماعيل ابراهيم**
عنوان المحاضرة باللغة العربية	**الادارة العثمانية للاقطار العربية**
عنوان المحاضرة باللغة الإنكليزية	**Ottoman administration of the Arab countries**
رقم المحاضرة	**اولى**
المصادر او المراجع	**دكتور ابراهيم خليل احمد: تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٦،** **رأفت الغنيمي : تاريخ العرب الحديث**

لادارة العثمانية للأقطار العربيـــــــــــــة :-

أهتم العثمانيون منذ بدء سيطرتهم على الوطن العربي في القرن التاسع عشر والتي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ بتثبيت دعائم حكمهم وتنظيم الادارة والمجتمع مستندين في ذلك الى مصدرين أساسيين :-

أولهما : النظم التي كانت متبعة في مختلف أنحاء الدولة العثمانية.

ثانيهما :- النظم التي كانت سائدة في الاقطار العربية قبل احتلالهم لها.

لذلك اصبحت الأقطار العربية بعد خضوعها للسيطرة العثمانية وحدات ادارية سميت بالايالات ثم أبدلت التسمية الى مصطلح الولايات، وتنقسم الولاية الى سناجق (الوية) وفي كل لواء متصرف وفي كل قضاء (قائمقام) وفي كل ناحية (مدير ناحية وفي كل قرية (مختار) وقد بلغ مجموع الولايات العربية خلال العهد العثماني ١٢ ولاية و ٤ متصرفيات مستقلة وهذه الولايات هي ولاية الحجاز ولاية بيروت ولاية اليمن. ولاية البصرة ولاية بغداد، ولاية الموصل، ولاية حلب، ولاية سوريا . ولاية الجزائر ولاية طرابلس الغرب، ولاية تونس ولاية مصر .

أما المتصرفيات فهي متصرفية القدس، متصرفية بنغازي، متصرفية دير الزور متصرفية جبل لبنان، وترتبط هذه الولايات والمتصرفيات بالعاصمة أسطنبول .

لم يمارس العثمانيون اية سلطة سياسية مباشرة ولكن هذا لم يمنع العثمانيين من مراعاة الفوارق الدينية والمذهبية والعرقية حيث لم يحاولوا ان يتدخلوا في بداية الأمر التغلغل في حياة السكان طالما حافظوا على

ولائهم للحكم العثماني وكان المجتمع منقسما إلى طبقتين :-
الأولى : وهي الاكثرية وتضم المنتجين للثروة من العمال والفلاحين والحرفيين وهم يدفعون الضرائب للحكام .
بلاد عربية حديثة
الثانية :- فهم الحكام ويمثلون الأقلية ولا يدفعون الضرائب ولا يقومون بأي عمل أنتاجي، وانما ينصرفون لجمع الاموال ويستخدمونها في دعم سلطتهم .
ومن هنا يمكن القول ان السطحية كانت من أبرز خصائص الحكم العثماني، هذه السطحية جعلت الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية خارج مسؤوليات الحكومة العثمانية ومن مسؤوليات السكان .

أما واجبات الدولة العثمانية فقد انحصرت في حفظ النظام وحماية الدولة من الخطر الخارجي وتنظيم استثمار الثروة التي تعود الى السلطان العثماني الذي يعد الرئيس الأعلى للدولة والجيش ويشترط فيه ان يكون من الأسرة المالكة العثمانية التركية الاصل وقد تمتع السلطان بسلطة عسكرية ومدنية مطلقة. ويلي السلطان شيخ الاسلام) وهو الرئيس الأعلى للعلماء وهناك الصدر الاعظم (اي رئيس الوزراء وكان يقوم بأعانة السلطان في اصدار القوانين وادارة البلاد ويطلق على الحكومة اسم الباب العالي) ويتولى الشؤون الخارجية ريس أفندي) وهو بمثابة وزير الخارجية، وكان ثمة ديوان مركزي يترأسه السلطان ويضم كبار رجال الدولة المدنيين والعسكريين وعلماء الدين وهذا الديوان يناقش المسائل ويخطط السياسة العامة للدولة وكان السلطان يواظب على حضور جلساته واكتفوا بالسماع الى ما كان يدور فيه من مناقشات فكان ذلك من أسباب تدهور الدولة العثمانية.

اعتمدت الدولة العثمانية على المؤسسة العسكرية لتحقيق أهدافها في التوسع والسيطرة على الأقطار العربية وتألفت المؤسسة العسكرية العثمانية من نوعين من القوات :
النوع الأول : القوات الأقطاعية -: وترجع جذور تأسيسها الى المراحل الأولى في نشأة الدولة العثمانية حين اعتمدت على النظام الأقطاعي وهدفت من ورائه تحقيق أمرين أثنين :-
أولهما -: تأمين الرزق لفئات متعددة من الجند بدل من تخصيص رواتب لهم فقد كانوا يجهزون أنفسهم ويتقدمون الى ميادين القتال .

ثانيهما : ان هذا النظام ساعدهم في تهيئة ما يحتاجونه من الجند في حركات التوسع العثمانية وقد شكلت قوات الفرسان الاقطاعية نواة الجيش العثماني .

النوع الثاني : القوات الأنكشارية : وهي التي اعتمد عليها العثمانيون في أدارة عملياتهم التوسعية وقد ظهرت الحاجة الى هذا النوع من القوات بعد ان فقدت القوات الأقطاعية أهميتها وصار من الصعب جدا الاعتماد عليها في أماكن بعيدة عن مواضع أقطاعاتها ومما ساعد العثمانيين على أنشاء الجيش الجديد (يني جري) ثم طور بعد ذلك ليكون الانكشارية تلك الأعداد الكبيرة من الأسرى المسيحيين الذين حصلوا عليها خلال عمليات توسعهم في أوربا فقد كانت العادة المتبعة هي تخصيص خمس الأسرى للدولة وتحويلهم الى جنود يعملون في بناء الأمبراطورية .

وقد أرتبط الجيش بالطريقة البكتاشية وهي طريقة صوفية باطنية شاعت بين قبائل الأناضول منذ منتصف القرن الثالث عشر وكان الشيخ البكتاشي يتقدم القطعات الانكشارية عند السير نحو الحرب شاهرا سيفه ومن هنا أصبح كل نصر تناله الانكشارية يعزى الى ذلك الشيخ وبركاته وهذا مما ساعد في تقوية سمعة الانكشارية التي أصبحت في نهاية القرن الخامس عشر القوة العسكرية الضاربة للدولة العثمانية، فقد أعتاد السلاطين بعد احتلالهم الأقاليم تثبيت حامية عسكرية من الأنكشارية في مركز كل ولاية وكان آغا الانكشارية بمثابة القائد العام للحامية العسكرية في الولاية .

أخذ الجيش الانكشاري بالتدهور بعد أن دخلت فيه عناصر لا تتقن صنعة الجندية وقد قاسى الأهالي منهم الكثير من العنف وضجوا بالشكوى من تعدياتهم وتزايدت أعبائهم المالية، كما استفادوا من ظروف الصراع الذي كان ينشب بين أبناء السلاطين المتنازعين على العرش ليفرضوا نفوذهم على السلطان فتحولوا بذلك الى أداة هزيمة وتخريب واستمرت تمرداتهم خلال القرن الثامن عشر وكان أخطرها تلك التي حدثت في عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠) حين تمكن الانكشارية في الثامن والعشرين من أيلول ١٧٠٣ من السيطرة على العاصمة وخلع السلطان وأعدام أثنين من معاونيه، وقد لعب الانكشاريون دورا خطيرا في تاريخ الولايات العثمانية ومنها العربية أن ساهموا في الفتن الداخلية وكثيرا ما نشب القتال بينهم وبين القوات المحلية.

أن التدخل في شؤون الحكم وأثارة المشاكل جعل الجيش الأنكشاري بعيدا عن ممارسة مهامه الرئيسية في حفظ حدود الدولة وحمايتها من الأخطار الخارجية ففي الوقت الذي كان فيه الانكشاريون يعبثون بمقدرات السلاطين لحقت بالدولة العثمانية في المجال الخارجي طوال القرن الثامن عشر هزائم خطيرة أمام الدول الأوربية أضطرت على أثرها التوقيع على معاهدات مهينة منها معاهدة كارلوفتز ١٦٩٩ التي بموجبها سلمت المجر الى النمسا

ومعاهدة كوجك كينارجي التي أعقبت هزيمتها أمام روسيا سنة ١٧٧٤ ومعاهدة ياسي التي ذلتها أمام روسيا . وقد أنكشف ضعفها كذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي لمصر وفلسطين وسوريا

(١٨٠١-١٧٩٨) وقد أدى ذلك كله الى ظهور أتجاه جديد في الدولة يدعو الى أيقاف التدهور وهو الأتجاه المعروف بحركة الأصلاحات والتنظيمات العثمانية ولقد كان من الطبيعي ان يستهدف الأصلاح في المقام الأول التخلص من الجيش الأنكشاري وأنشاء جيش جديد يحل محله ولم يتحقق ذلك الا في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩).